الصباح الاقتصادية
12
العدد 2893 - السنة العاشرة
الإثنين 26 المحرم 1439 - الموافق 16 أكتوبر 2017
Monday 16 October 2017 - No.2893 - 10th Year

من 2015 حتى نهاية مارس الماضي

«تشجيع الاستثمار»: 707.8 ملايين دينار حجم الاستثمارات المباشرة

أصدرت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية تقريرها السنوي الثاني متضمنا اهم النشاطات والإنجازات التي حققتها خلال السنة المالية (2016-2017).

وقالت الهيئة في بيان صحفي إن التقرير تناول أعمال الهيئة وفقا للاختصاصات التي خولها إياها قانون إنشائها والتطبيقات اللاحقة من قبل مجلس الوزراء لتفعيل دورها التنموي والإجرائي والترويجي والتوعوي الموجه لتحقيق اولويات السياسة الاقتصادية والتنموية لدولة الكويت وفق الرؤية الوطنية (2035) ومرتكزاتها.

واضافت ان الفترة التي غطاها التقرير شهدت استقطاب استثمارات مباشرة بلغت قيمتها نحو 363ر8 مليون دينار كويتي (نحو 1ر2 مليار دولار أمريكي) ليكون إجمالي حجم الاستثمارات المباشرة المرخص لها والموافق عليها تراكميا منذ باشرت الهيئة عملها مطلع 2015 حتى نهاية مارس الماضي نحو 707ر8 مليون دينار (نحو 2ر34 مليار دولار) من خلالها انشاء 22 كيانا قانونيا تنوعت بين 14 جنسية اجنبية مختلفة.

وأوضحت أن الاستثمارات تركزت في انشطة حيوية متعددة في قطاع الخدمات كتقنية المعلومات والاتصالات وخدمات الصيانة والرعاية الصحية والطاقة المتجددة.

وذكرت أن استقطاب هذه الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة ستنعكس آثاره على العديد من مكونات الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي وتحفيز النمو المستدام بما يدعم المرتكزات التنموية للرؤية الوطنية (2035).

الاستثمارات المرخص لها ستوفر نحو 1000 فرصة عمل للمواطنين وعددا مضاعفا من الوظائف غير المباشرة

وقالت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر إن هذه الاستثمارات ستؤدي أيضا إلى تعزيز قنوات الشراكة والتعاون الوثيق بين الشركات المحلية والشركات العالمية المرخص لها في عدة أوجه ممكنة.

وذكرت أن الاستثمارات المرخص لها ستوفر نحو 1000 فرصة عمل للمواطنين وعددا مضاعفا من الوظائف غير المباشرة على مستوى الاقتصاد المحلي في القطاعات المرتبطة بهذه المشاريع.

وبينت أن هذه الاستثمارات ستوفر برامج تدريب متخصصة لإعداد وتأهيل الكوادر الوطنية ورفع قدراتها وتنمية أنشطة الأبحاث والتطوير من خلال المبادرات التي قامت بها هذه الشركات المرخصة ومنها (مركز هواوي للابداع والتدريب) و(مركز جنرال إلكتريك للتكنولوجيا).

ولفتت إلى متابعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونشاطها على أرض الواقع وتوفير سلسلة بيانات فعلية لقياس حجم واتساع النتائج الاقتصادية والاجتماعية المنجزة وحصر المنافع الناتجة عن التنويع الاقتصادي المحقق.

وعلى صعيد الدور الترويجي للهيئة أفادت بأنها شاركت خلال العام المالي (2016-2017) في عدة اجتماعات دورية ولجان ثنائية دولية وعربية وخليجية تدخل دولة الكويت طرفا فيها ضمن إطار علاقاتها الدولية فضلا عما قامت به الهيئة في هذه الفترة من استقبال للوفود الاستثمارية والتجارية من مختلف دول العالم.

وأشارت الهيئة إلى أنها شاركت كذلك في عشرات الفعاليات والوفود الرسمية لترويج دولة الكويت في المحافل والفعاليات الاقتصادية الخارجية.

وبينت أنها وضعت استراتيجية تستهدف المستثمرين في ضوء الأولويات القطاعية وتحديد المناطق الجغرافية والشركات العالمية المستهدفة وآليات الاستهداف في اطار حملة ترويجية خارجية بعنوان (كويت انفسمتت اوتريتش) كما شرعت في الإعداد للنسخة الثانية من ملتقى الكويت للاستثمار (كي اي اف 2018).

الطاقة المتجددة كان لها نصيب من الاستثمارات

الهيئة انتهت من إعداد الإستراتيجية الأولى الخاصة بها خلال الفترة «2017-2020»

وفي مجال الدور النوعي للهيئة قالت إنها تابعت جهودها التنسيقية مع الأطراف المعنية بشأن (اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت) التي تترأسها الهيئة بغية جعل بيئة الأعمال المحلية جاذبة للاستثمارات وتعزيز تنافسيتها ورصد تطورات وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية المعنية بذلك.

وأشارت إلى إقرار الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت على المدين القصير والمتوسط في إطار عقد الدعم الفني مع البنك الدولي التي تناولت ست مكونات من أصل 10 تشكل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر سنويا عن مجموعة البنك الدولي.

وقالت إن المكونات هي (بدء الأعمال واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية والتجارة عبر الحدود وتسوية حالات الإعسار والحصول على الكهرباء) وقد عرفت تحت عنوان (برنامج تحسين).

وأوضحت انها باشرت خلال فترة التقرير تنفيذ المرحلة الاولى الخاصة بدراسة مشروع (تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية..قاطرة التحول إلى الاقتصاد المعرفي والابتكار) المدرج في إطار الخطة الانمائية متوسطة الأجل الثانية (2015-2016 / 2019-2020) بالتعاون مع مستشار المشروع معهد الكويت للأبحاث العلمية.

وعلى صعيد تعزيز العمل المؤسسي ذكرت انها انتهت من إعداد الاستراتيجية الأولى الخاصة بها خلال الفترة (2017-2020) وحددت مشاريع الأولوية ومعايير الأداء الرئيسية وفق الأهداف التي التزمت بها الوحدات الإدارية بنفسها.

وأضافت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر انها حرصت على إعداد خطة تدريبية لمتابعة تطوير قدرات ومهارات العاملين فيها استندت إلى الاحتياجات التدريبية لجميع الوحدات الإدارية.

وأكدت الهيئة حرصها الدائم على الالتزام بمعايير المهنية والشفافية والادارة الرشيدة والعمل الدؤوب بالتنسيق مع كل الجهات المعنية لإنجاز مهامها التي انشئت من أجلها لتحقيق الأهداف المنشودة في التنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

أكثر من 110 شركات توقع على «اتفاقية العضوية»

مؤشرات البورصة تعكس اتجاهها وتتراجع عند الإغلاق

أشادت بورصة الكويت بما لمسته من تعاون وتفهم من قبل الشركات المدرجة في إطار التوقيع على اتفاقية العضوية الجديدة، وأشارت إلى أن أكثر من (110) شركة قد قامت بالتوقيع فعلا خلال الفترة الماضية وأن البورصة ما زالت على تواصل مع باقي الشركات من أجل إنهاء إجراءات التوقيع معها على تلك الاتفاقية، والجدير بالذكر أن هيئة أسواق المال كانت قد وافقت على نموذج اتفاقية عضوية الشركات المدرجة بصيغتها النهائية في اجتماع مجلس المفوضين رقم (33/2017) والمنعقد بتاريخ 23/08/2017.

ونوهت البورصة أن تلك الاتفاقية قد أعدت في ضوء الممارسات العالمية والتي تقضي بضرورة توقيع الشركات المدرجة على اتفاقية عضوية لدى البورصة، وقد أتى ذلك في إطار ترتيب الأوضاع للشركات المدرجة، حيث كان يجري العمل في السابق على قيام الشركة بتوقيع إقرار من طرف واحد وتقدمه لسوق الكويت للأوراق المالية.

وأكدت البورصة على التزامها بالتعامل مع كافة الشركات المدرجة على قدم المساواة، ولذلك تم اعتماد نموذج الاتفاقية ليتم التوقيع عليه دون أي تغيير في شروطها بين شركة وأخرى، مما يعني أن البورصة ماضية قدماً في استكمال الإجراءات مع باقي الشركات أسوة بما جرى مع الشركات التي قامت بالتوقيع فعلاً على الاتفاقية.

وفي الختام بينت البورصة أنها على استعداد للرد على أي استفسار يرد إليها من الشركات المدرجة حول بنود الاتفاقية والتي تصب في صالح تنظيم السوق المالي بما يعود بالفائدة على الشركات المدرجة.

و أنهت بورصة الكويت تعاملاتها في مستهل جلسات الأسبوع أمس الأحد على انخفاض في مؤشرها السعري بواقع 6ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 6622ر3 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر09 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني ليفقد 1ر08 نقطة ليصل إلى 430ر4 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر25 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 2ر4 نقطة ليصل إلى 1002ر54 نقطة بنسبة بلغت 0ر24 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 82ر4 مليون سهم تمت عبر 2833 صفقة نقدية بقيمة نقدية بلغت 13ر7 مليون دينار كويتي (نحو 44ر7 مليون دولار أمريكي).

وتابع بعض المتعاملين إفصاحا لشركة (الاستثمارات الوطنية) بشأن نتائج الربع الثالث لصندوق الدارج الاستثماري علاوة على نتائج الربع الثالث لصندوق الوطنية الاستثماري ونتائج الربع الثالث لصندوق زاجل للخدمات والاتصالات ونتائج الربع الثالث لصندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية.

واهتم مؤلاء ايضا بإفصاح عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة شركة (بيت الاستثمار الخليجي) اعتبارا من أمس الأحد لمدة أسبوعين وفقا لشروط الترشح والضوابط في اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال الكويتية إضافة إلى إفصاح عن استقالة ممثل نشاط مدير محفظة استثمارية في شركة (التسهيلات التجارية).

وكانت شركات (ابار) و(كيبل تلفزيوني) و(بترولية) و(أجوان) و(المعامل) أكثرها ارتفاعا في حين كانت أسهم (الشي متحد) و(الاثمار) و (صكوك) و(منازل) و(زين) أكثرها تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ريم) و(تمكين) و(صناعات) و(بوبيان د ق) و(آن) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 42 شركة وانخفاض أسهم 51 شركة في حين كانت هناك 21 شركة ثابتة من إجمالي 114 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 5ر12 مليون سهم تمت عبر 672 صفقة نقدية بقيمة 3ر7 مليون دينار (نحو 8ر23 مليون دولار).

تراجع جماعي للمؤشرات

«المالية»: 21 مليار دولار إيرادات الكويت النفطية في 6 أشهر

سجلت الكويت في الـ6 أشهر الأولى من العام المالي 2017-2018 إيرادات نفطية بقيمة 6.37 مليار دينار(21 مليار دولار).

ووفق التقرير الشهري لوزارة المالية، فقد حققت الكويت في الـ 6 أشهر نحو 54.4% من الإيرادات النفطية المقدر تحقيقها بالعام الجاري البالغة 11.71 مليار دينار(38.5 مليار دولار).

واستحوذت الإيرادات النفطية على نحو 90.6% من إجمالي الإيرادات المحققة في حتى نهاية سبتمبر الماضي البالغة 7.03 مليار دينار.

وتوزعت الإيرادات بين 228.07 مليو دينار من الضرائب والرسوم، و13.59 مليون دينار كمساهمات اجتماعية إلى جانب 384.94 مليون دينار في بند الإيرادات الأخرى.

يشار إلى أن الكويت قد سجلت عجزا في الموازنة العامة بقيمة 1.94 مليار دينار بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة، ليصل إجمالي الإيرادات 7.03 مليار دينار، مقابل 6.75 مليارات دينار مصروفات خلال الـ 6 أشهر الأولى من العام المالي الجاري.

ويمثل العجز النقدي الفرق بين جملة المصروفات وجملة الإيرادات، دون التسويات النقدية التي تتم بين «المالية» والجهات الحكومية، لذا من الممكن أن ينخفض هذا الرقم بعد هذه التسويات، علما أن العجز دون احتساب الـ 10%، بحدود 1.2 مليار دينار.

وكانت الإيرادات النفطية قد استحوذت خلال الـ 5 أشهر الأولى من العام المالي 2017-2018 على 92.9% من إجمالي الإيرادات المحققة، حيث بلغت 5.3 مليون دينار، تشكل 45.3% من إجمالي الإيرادات النفطية المقدرة عند 11.7 مليار دينار.

ووفق بيانات منظمة أوبك، فقد تراجع الإنتاج النفطي للكويت خلال سبتمبر الماضي بواقع 1.7 ألف برميل يوميا ليصل إنتاجها اليومي إلى 2.7 مليون برميل.

وكان وزير المالية، أنس الصالح، قد توقع سابقا أن يصل العجز المقدر في ميزانية 2017-2018، بعد تحويل احتياطي الأجيال القادمة إلى 7.9 مليار دينار.

وأضاف الصالح أن إجمالي إيرادات الميزانية المقدر يبلغ 13.3 مليار دينار، والمصروفات 19.9 مليار دينار.

يُذكر أن الكويت تحولت للعجز المالي في عام 2015-2016، لأول مرة منذ 16 عاما؛ حيث قدر في وقتها بنحو 5.9 مليار دينار، في ظل تراجع أسعار البترول العالمية، مما أثر على إيرادات الدول النفطية.

وتبدأ السنة المالية للكويت في أول أبريل وتنتهي في 31 مارس من السنة التالية.

خلال الربع الثالث من العام

إستراتيجيات «تقاعد» الاستثمارية تواصل تحقيق مستويات أداء متميزة

أعلنت شركة تقاعد، الشركة المتخصصة في توفير حلول التقاعد والادخار والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ان إستراتيجيات الاستثمار الخاصة بالشركة قد سجلت عائدات تتراوح بين 4.65% و14.42% حتى تاريخه في العام 2017. وقد صممت هذه الإستراتيجيات، التي تتألف من صناديق استثمار مشتركة (mutual funds) عالية الجودة، من قبل فريق تقاعد للاستثمار.

وقادت هذا الأداء القوي خلال عام 2017 الإستراتيجيات العالمية، والتي حققت عائدات بلغت 14.42% بالنسبة لإستراتيجية النمو. و8.56% للإستراتيجية المتوازنة و 4.79% للإستراتيجية الحذرة. وتستثمر هذه الإستراتيجيات العالمية في صناديق بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا والأسواق الناشئة.

كما حققت إستراتيجيات الإستثمار الإقليمية هي الأخرى أداء متميزا، فقد سجلت استراتيجية النمو عائدات بلغت 12.08%، فيما حققت الإستراتيجية المتوازنة عائدا بنسبة 9.88%. والإستراتيجية الحذرة عائدا بنسبة 7.16%. وتشتمل الإستراتيجيات الإقليمية على صناديق عالمية، إلا انها تركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بصورة أكبر.

وحققت إستراتيجيات تقاعد المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية أداءا قويا، بلغ في إستراتيجية النمو عائدا قدره 10.03%، فيما حققت الإستراتيجية المتوازنة 8.05%، والإستراتيجية الحذرة 4.65%. وتستثمر هذه الإستراتيجيات في صناديق استثمار عالية الجودة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومعتمدة من مجالس مراقبة شرعية.

وبهذه المناسبة صرح يوهانس فان دير دونغ، رئيس دائرة الإستثمار في شركة تقاعد قائلا: «النتائج ممتازة حتى الشهور التسعة الأولى من هذا العام ونشعر بالسعادة لعملائنا، لا سيما وإننا في تقاعد نكرس جهودنا لتوفير منتجات استثمارية مبتكرة وناجحة للمستثمرين على كل مستوى. وتتسم منتجات تقاعد الإستثمارية بكونها فريدة من نوعها في أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتوفر إمكانات هائلة لكل من المستثمرين الأفراد والمؤسسات على السواء».

«كامكو»: أسعار النفط شهدت أطول موجة ارتفاع في سبتمبر منذ يوليو 2015

قالت شركة (كامكو) للاستثمار الكويتية إن أسعار النفط شهدت خلال شهر سبتمبر الماضي أطول موجة ارتفاع منذ يوليو عام 2015 مع بلوغ أسعار العقود الفورية لمزيج برنت مستوى 60 دولارا أمريكيا للبرميل.

وأضافت الشركة في تقرير متخصص أصدرته أمس الأحد أن هذا الارتفاع جاء على خلفية تحسن الآفاق المستقبلية للطلب على النفط وتراجع المخزون الأمريكي لافتة إلى أن اتجاهات الأسعار خلال شهر أكتوبر الجاري مالت نحو التراجع.

وذكرت أن المحادثات الجارية بين روسيا والسعودية لم تعط أي إشارات فيما إذا كانت اتفاقية خفض الإنتاج سيتم تمديدها بعد انتهاء مدتها في مارس المقبل مبينة أن احتمالات التمديد مازالت قائمة نظرا إلى تأثيرها على أسواق النفط وتوقعات إعادة توازنه بشكل أسرع.

وأشارت إلى أن بيانات إدارة معلومات الطاقة الامريكية تتوقع نمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام المقبل بمعدل 20 الف برميل يوميا في حين تم خفض توقعات العام الحالي بواقع 120 الف برميل يوميا.

وقالت إن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) رفعت من توقعاتها لنمو الطلب على النفط بواقع 30 الف برميل يوميا لعامي 2017 و2018 على خلفية نمو الاقتصاد العالمي وضعف الإمدادات النفطية من قبل الدول غير الأعضاء بالمنظمة.

وأضافت (كامكو) أن متوسط أسعار النفط الخام ارتفع خلال سبتمبر الماضي إذ ارتفع متوسط خام (أوبك) بمعدل 7ر7 في المئة ليبلغ 53ر4 دولار للبرميل كما ارتفع سعر خام النفط الكويتي بواقع 7ر2 في المئة في حين سجلت أسعار خام برنت ارتفاعا أقوى بنسبة 8ر5 في المئة.

وذكرت انه تم تعديل التوقعات العالمية لنمو الطلب على النفط للعام الحالي ورفعها للشهر الثالث على التوالي في أحدث التقارير الشهرية الصادرة عن (أوبك) إذ يتوقع حاليا أن يبلغ النمو 45ر1 مليون برميل يوميا بعد أن تم رفعه 30 الف برميل يوميا ليصل إلى 8ر96 مليون برميل يوميا.

وبينت أن توقعات المخزون النفطي العالمي شهدت ارتفاعا في سبتمبر الماضي على أساس شهري بواقع 41ر0 مليون برميل يوميا ليصل المتوسط إلى 5ر96 مليون برميل يوميا مرتفعا بمعدل 1ر08 مليون برميل يوميا مقارنة بسبتمبر 2016.

وتوقعت (كامكو) ارتفاع أسعار النفط على المدى القريب بدعم من جهود كبار المنتجين لكبح جماح الإنتاج إضافة إلى تراجع أكثر من المتوقع في انتاج الولايات المتحدة الأمريكية مع تراجع الكفاءة الإنتاجية لعمليات التنقيب.

وأشارت إلى أن التراجعات الموسمية لاستخدام النفط لتوليد الكهرباء في منطقة الخليج سيؤدي إلى ارتفاع تدفقات الإنتاج من بعض كبار المنتجين في المنطقة.